تحليلات وآراء

قمة شنتشن وإعادة طرح كونسرت القوى الكبرى

حدود إدارة النظام الدولي في إطار الثلاثية الأمريكية– الصينية– الروسية

بقلم

نور نبيه جميل

باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

2026

تأسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية عام 2008 بمدينة بابل (الحلة)، وحصل على شهادة التسجيل من دائرة المنظمات غير الحكومية المرقمة 1Z71874 بتاريخ 2012/12/25، بوصفه مركزا علميا بحثيا يهتم بدراسة الموضوعات السياسية والمجتمعية، فضلاً عن الاهتمام بالقضايا والظواهر الراهنة والمحتملة في الشأن المحلي والإقليمي والدولي، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

- لا يجوز إعادة نشر أي من هذه الأوراق البحثية الا بموافقة المركز، وبالإمكان الاقتباس بشرط ذكر المصدر كاملا.
- لا تعبر الآراء الواردة في الورقة البحثية عن الاتجاهات التي يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كاتبها.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

للتواصل

العراق - بغداد - الكرادة

+964 7810234002

hcrsiraq@yahoo.com

www.hcrsiraq.net

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

مقدمة

في التاسع عشر من تشرين الثاني 2026 جلس قادة الولايات المتحدة والصين وروسيا إلى طاولة واحدة في ظل توتر غير مباشر في تاريخ علاقاتهم. جرى ذلك في مدينة شنتشن على هامش قمة أبيك وبرئاسة الرئيس الصيني شي جين بينغ. استمر اللقاء ما بين ساعة وساعة ونصف وانتهى بإعلان قصير من أربع نقاط لا يتجاوز مئتين وخمسين كلمة. تناول الإعلان إصلاح الأمم المتحدة وزيادة إنتاج المشتقات النفطية ورفض تعسف المحكمة الجنائية الدولية مع تأكيد حصانة مسؤولي الدول. وأعاد التأكيد على أن الحرب النووية لا يمكن كسبها ولا يجوز خوضها. وغابت عنه تماماً الملفات التي قيل إن القمة عقدت من أجلها وهي أوكرانيا والجمهورية الاسلامية في إيران ومضيق هرمز وتايوان. انقسمت القراءات المنشورة بين من هوّن من القمة واعتبرها جلسة تصوير بلا مضمون ومن ضخّمها واستدعى شبح يالطا وتقاسم العالم بين الكبار. والفريقان يقعان في الخطأ نفسه حين يقيسان القمة بما أنتجته من اتفاقات. فطبيعة الحدث لا تسمح بهذا المعيار.

تنطلق هذه الورقة من أطروحة مختلفة. أهمية شنتشن لا تكمن فيما قررته بل فيما كشفته عن ميزان المبادرة في النظام الدولي. الفكرة وُلدت في موسكو والمنصة صُنعت في بكين والولايات المتحدة جاءت ضيفاً على صيغة صمّمها غيرها. وما خرج به الثلاثة يمكن وصفه بالكونسرت السلبي أي تفاهم بين القوى العظمى لا على ما يجب أن تفعله معاً بل على ما لا يجوز لأحد غيرها أن يفعله بها. ويقارب التحليل الحدث على ثلاثة مستويات متداخلة هي الداخل في كل قوة ثم النظام الدولي ثم "الشرق الأوسط". ويستلهم في ذلك فكرة روبرت بوتنام عن اللعبة ذات المستويين حيث يفاوض القادة في الخارج وأعينهم على جمهورهم في الداخل.

المحور الأول: شنتشن من الداخل وثنائية صينية روسية داخل الثلاثية

لم تأت القوى الثلاث إلى شنتشن بجدول أعمال مشترك. جاءت بثلاثة جداول داخلية متباينة. غير أن قراءة مسار التحضير تكشف أن الصيغة الثلاثية كانت في جوهرها ثنائية صينية روسية استقبلت طرفاً ثالثاً. فموسكو صاحبة المبادرة وبكين صاحبة المكان والإطار وواشنطن هي التي قبلت الدخول.

روسيا: صانعة المنصة

تعود الفكرة إلى الكرملين لا إلى البيت الأبيض. ففي الأول من ايلول أعلن مستشار الرئيس الروسي يوري أوشاكوف من بشكيك أن المسألة نوقشت وأن القادة الثلاثة قد يلتقون في أبيك. وفي تشرين الاول نقلت وول ستريت جورنال أن بوتين نفسه اقترح اللقاء على ترامب في مكالمة هاتفية. ثم تولى المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف تأكيد التحضيرات مطلع نوفمبر قبل أن تؤكدها بكين. نحن إذن أمام دبلوماسية روسية تعرف كيف تصنع المنصات حين تعجز عن صنع الانتصارات العسكرية الحاسمة.

والأهم أن موسكو لم تكتف بصناعة المنصة بل تحكمت في حدودها. ففي السادس عشر من تشرين الثاني رفض أوشاكوف توسيع مفاوضات أوكرانيا لتشمل الأوروبيين وأصر على أن تبقى بين الوفود الروسية والأوكرانية

والأمريكية. وفي شنتشن قال بوتين إن كييف وأوروبا ليستا مستعدتين بعد لتقديم تنازلات. ثم أعلن أنه لن يفاوض بعد الهجمات على جسر القرم. هكذا جلست روسيا على الطاولة دون أن تقدم تنازلاً واحداً في الملف الذي يعنيها أكثر من غيره.

على المستوى الاجتماعي والسياسي الداخلي تحول الحضور نفسه إلى مورد شرعية. فالرئيس الروسي الملاحق بمذكرة توقيف من المحكمة الجنائية الدولية منذ مارس 2023 جلس نداً لزعيمي أكبر اقتصادين في العالم. وخرج بنص يرفض تعسف تلك المحكمة ويؤكد حصانة مسؤولي الدول. ونشر الكرملين الإعلان المشترك قبل أن ينشره البيت الأبيض. وقدّم الإعلام الروسي القمة لحظة فاصلة وصفعة لأوروبا ونقلت تاس أن بوتين غادر في مزاج ممتاز. هذا ما يمكن تسميته الشرعنة بالاعتراف إذ تصبح المكانة الدولية رصيداً يقدمه النظام لمجتمع يخوض حرباً تقترب من عامها الخامس ليقنعه بأن العزلة انتهت وأن أوروبا هي المعزولة.

أما اقتصادياً فبند زيادة إمدادات الوقود يخدم روسيا قبل غيرها. وقد رأى دانيال فريد من المجلس الأطلسي أنه يشير إلى توجه أمريكي نحو تليين العقوبات على النفط الروسي. وهذا امتداد لصفقة الديزل التي أعلنها ترامب مع بوتين في التاسع من تشرين الأول ولرفض ترامب فرض عقوبات جديدة على موسكو كما ذكرت أسوشيتد برس. ثم جاءت دعوة ترامب لبوتين إلى قمة العشرين في ميامي الشهر المقبل لتكمل المشهد. خلاصة القول أن روسيا التي يصفها خصومها بالقوة المتراجعة أثبتت في شنتشن أنها لا تزال قادرة على تحويل ضعفها الاقتصادي إلى نفوذ دبلوماسي عبر حسن اختيار اللحظة والشريك.

الصين: المضيف الذي باع الاستقرار ولم يدفع شيئاً

إذا كانت روسيا صاحبة الفكرة فالصين صاحبة المشهد كله. فقد رأس شي القمة في مدينة هي رمز الانفتاح الاقتصادي الصيني وحدد إيقاعها. ونشرت وكالة شينخوا والكرملين نص الإعلان قبل أن يصدر عن البيت الأبيض. وقالت ميلاني هارت من المجلس الأطلسي إن القمة رسمت صورة صين تجلس في مقعد القيادة. واختار شي عباراته بعناية فقال إن العالم يغرق في الفوضى حين تتصادم القوى الكبرى ووصف السلاح النووي بسيف ديموقليس المسلط على البشرية ودعا إلى حظره وتدميره كلياً. بهذا قدمت بكين نفسها حارسة للاستقرار العالمي لا طرفاً في صراعاته.

البعد الاجتماعي هنا ليس تفصيلاً دعائياً بل هو جوهر المكسب الصيني. فقد تجاوزت المنشورات على منصة ويبو عن زيارة ترامب مئتي مليون مشاهدة خلال أيام وقدّم الإعلام الرسمي شي صانعاً لحوار تاريخي. ومنذ أكثر من عقد تستند شرعية الحزب الشيوعي إلى سردية النهضة العظيمة للأمة الصينية. ومشهد زعيمي أكبر قوتين نوويتين يأتيان إلى شنتشن بدعوة من شي وتحت رئاسته يقدم لهذه السردية ترجمة بصرية لا تحتاج إلى شرح.

واقتصادياً كانت لبكين دوافع ملموسة. فقد تراجعت حصة الخليج من وارداتها النفطية البحرية من اثنين وخمسين في المئة إلى أربعة وثلاثين في المئة في ايلول بفعل الحرب. وتنتهي الهدنة التجارية مع واشنطن في العاشر من كانون الثاني. ومع ذلك لم تدفع الصين ثمناً. فهي رفضت في تشرين الاول مفاوضات نزع السلاح الثلاثية ووصفتها

بأنها غير عادلة ولا واقعية رغم أن ترسانتها تنمو بوتيرة غير مسبوقة. ولم تقدم تنازلاً في تايوان بينما لا تزال صفقة أسلحة أمريكية لها بقيمة أربعة عشر مليار دولار معلقة. ولم يتضمن الإعلان أي التزام بشأن الجمهورية الاسلامية في إيران أو هرمز. إنها القيادة التنظيمية منخفضة الكلفة حيث تتحكم الصين في الإطار والمكان والصياغة وتترك المضمون فارغاً بما يحفظ لها حرية المناورة. وقد لخص سون تشنغهاو من جامعة تسينغهوا الأولوية الصينية بأنها جعل السياسة الأمريكية أكثر قابلية للتنبؤ لا حل مشكلات واشنطن.

الولايات المتحدة: الضيف المثقل بالداخل

في مقابل هذا الحضور الصيني الروسي جاء ترامب إلى شنتشن مثقلاً بالداخل. فقد خسر حزبه الانتخابات النصفية مطلع تشرين الثاني ويستعد كونغرس بقيادة ديمقراطية لفتح تحقيقات. وتجاوزت كلفة الحرب مع الجمهورية الاسلامية في إيران ثمانية وأربعين مليار دولار بحسب البنتاغون. ولا يزال الديزل أعلى بنحو ثمانية وخمسين في المئة مما كان عليه قبل عام. في هذا السياق تصبح القمة نوعاً من دبلوماسية التعويض الرمزي إذ ينقل الرئيس رأسماله السياسي إلى الساحة التي يملك فيها حرية الحركة الأوسع. لذلك منح ترامب القمة درجة اثني عشر من عشرة وركز على بند الوقود الموجه إلى محطة البنزين الأمريكية.

لكن الداخل الأمريكي لم يقرأ الصورة كما أراد. فقد وصفت النائبة كاثرين كلارك القمة بأنها إحراج على المسرح العالمي وقال السيناتور الجمهوري جون كيرتس إن بوتين وشي ليسا صديقين. وهنا تظهر مفارقة كلفة الجمهور التي صاغها جيمس فيرون. فالنظام الذي يحاسب رئيسه على كل كلمة ودية تجاه الخصوم يدخل التفاوض بقيد لا تعرفه موسكو ولا بكين. وهذا يفسر لماذا خرج الطرفان الآخران من القمة أكثر ارتياحاً من مضيفهما الأمريكي المفترض في النظام الدولي.

وتكمن خلاصة هذا المحور أن القمة لم تكن تفاوضاً بين ثلاث دول متكافئة بل تبادلاً للشرعيات بين ثلاثة أنظمة. وقد خرجت الصين وروسيا بما جاءتا من أجله وهو الصورة والمكانة والحماية المعيارية. أما الولايات المتحدة فخرجت بنص عام وبفاتورة داخلية عليها أن تسددها وحدها.

المحور الثاني: النظام الدولي من التعددية القطبية إلى أوليغارشية القوى

لماذا ليست يالطا ولماذا هي كونسرت

استحضار يالطا مفهوم عاطفياً. فقد ذكّر وزير الخارجية البولندي بأن يالطا الأولى اعترفت بالهيمنة السوفيتية على بلاده. لكن المقارنة تخطئ من زاويتين. فيالطا كانت تسوية لما بعد حرب ضد عدو مشترك وهذا العدو غائب اليوم. ويالطا قسّمت الأقاليم بنصوص محددة بينما لم يذكر إعلان شنتشن أي إقليم. الأدق هو نموذج الكونسرت الذي درسه هنري كيسنجر في كتابه عالم مستعاد أي تفاهم غير مكتوب بين القوى العظمى على قواعد اللعبة لا على محتواها.

غير أن كونسرت شنتشن يختلف عن سلفه الأوروبي في أمر جوهري. فكونسرت عام 1815 امتلك ما سماه كيسنجر الشرعية المشتركة أي تصوراً مشتركاً للنظام المرغوب فيه. أما القوى الثلاث اليوم فلا تتفق إلا على ما ترفضه وهو المحاسبة فوق الوطنية وقيود الحلفاء والصدام المباشر بينها. نحن إذن أمام كونسرت سلبي أو أوليغارشية قوى تدير التنافس بين أعضائها وتحمي امتيازاتهم في مواجهة بقية النظام. وقد عبّرت غيسو نيا من المجلس الأطلسي عن ذلك حين قالت إن القوى العظمى ومناطق النفوذ كانت سيدة الموقف.

واللافت أن هذا التصور أقرب إلى الرؤية الصينية الروسية للنظام الدولي منه إلى الرؤية الأمريكية التقليدية. فبكين وموسكو تدعوان منذ سنوات إلى عالم متعدد الأقطاب تحترم فيه القوى الكبرى مجالات بعضها بعضاً. وقد قال شي إن على الدول الثلاث أن تصون نظام ما بعد الحرب العالمية الثانية وأن تحسنه على أن تكون الأمم المتحدة في مركزه. ودخول واشنطن هذه الصيغة يعني عملياً أنها قبلت الإطار المفاهيمي الذي صاغه منافساها. وهذا في ذاته تحول لا يقل أهمية عن أي اتفاق مكتوب.

الاستقرار الاستراتيجي ومعضلة الردع الثلاثي

البند النووي في الإعلان ليس جديداً في صياغته. فمبدأ أن الحرب النووية لا يمكن كسبها أعلنته الدول النووية الخمس منذ كانون الثاني 2022. لكن سياقه جديد لأنه أول نص نووي ثلاثي بعد انتهاء معاهدة ستارت الجديدة في شباط 2026 أي بعد أن فقد العالم آخر قيد قانوني على أكبر ترسانتين. وهنا تبرز معضلة بنيوية. فنظرية الردع الكلاسيكية بنيت على ثنائية بينما يخلق النظام الثلاثي حافزاً دائماً لكل طرف كي يتسلح بما يكفي لمواجهة الطرفين الآخرين مجتمعين. لذلك فإن رفض بكين التفاوض على الأرقام وهي تملك أكثر من ستمئة رأس نووي مقابل أكثر من خمسة آلاف لكل من واشنطن وموسكو ليس تعنتاً بل منطق اللحاق قبل التجميد. وقد وصف دانيال فريد إدخال الصين في نص نووي ثلاثي بأنه تقدم متواضع وهو توصيف دقيق لأن المكسب هنا في المبدأ لا في القيد.

المؤسسات والقانون الدولي ونظام الحصانة المتبادلة

أخطر بنود الإعلان من منظور بنيوي هو أقلها ضجيجاً أي رفض تعسف المحكمة الجنائية الدولية وتكريس حصانة مسؤولي الدول. فلأول مرة تتبنى القوى الثلاث وليست أي منها طرفاً في نظام روما موقفاً مشتركاً ضد مؤسسة قضائية دولية. وقالت غيسو نيا إن هذا البند يهدد مبرر وجود المحكمة ذاته. ومن المهم ملاحظة أن هذا البند هو في الأصل مطلب روسي صيني قديم. فالصين من أشد المنتقدين للمحكمة منذ صدور مذكرات توقيف بحق قادة دول ذات سيادة وبوتين هو المستفيد المباشر. وانضمام واشنطن إليه علناً يمنح الموقفين الروسي والصيني غطاء لم يكونا يملكانه من قبل.

والمفارقة أن النص نفسه يدعو إلى إصلاح الأمم المتحدة بينما تمارس القوى الثلاث هذا الإصلاح خارج مؤسساتها. إنها تعددية مصغرة تفرّغ التعددية العالمية من مضمونها باسم إصلاحها. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن انتقال من النظام القائم على القواعد إلى نظام الحصانة المتبادلة حيث تحمي القوى الكبرى بعضها بعضاً من

المساءلة وتبقى قواعد القانون الدولي سارية على الأطراف وحدها.

الحلفاء ومعضلة التخلي

ردود الحلفاء كشفت الوجه الآخر للكونسرت. فقد قال المستشار الألماني فريدريش ميرتس إن إحياء صيغة يالطا لن يجلب السلام لأوروبا ورفض رئيس الوزراء البولندي دونالد توسك وصف بوتين بالصديق. واجتمع تحالف الراغبين في برلين في اليوم نفسه فيما يشبه قمة موازية للمستبعدين. في المقابل لم ير الأمين العام لحلف الناتو مارك روته مشكلة في حوار القوى النووية. وفي آسيا يتوقع المحللون أن يزيد الحلفاء من التحوط بشأن تايوان.

وبلغة غلين سنايدر انتقل مركز الثقل في معضلة الأمن داخل التحالفات من الخوف من التوريط إلى الخوف من التخلي. وهذا بالضبط ما تريده موسكو وبكين. فكل شك يزرعه المشهد في عواصم الحلفاء يضعف شبكة التحالفات الأمريكية التي تمثل أهم ميزة بنيوية تملكها واشنطن على منافسيها. ومن هنا يمكن القول إن الصين وروسيا حققتا في شنتشن ما لم تحققاه في سنوات من الضغط المباشر وهو جعل حلفاء أمريكا يتساءلون عن موقعهم في حساباتها. خلاصة هذا المحور أن شنتشن لا تؤسس نظاماً جديداً لكنها تشرعن طريقة جديدة في إدارة النظام القائم. إدارة بالقمة لا بالمؤسسة وبالاستثناء لا بالقاعدة وبالصورة لا بالنص.

المحور الثالث: "الشرق الأوسط" والإقليم الذي حضر بغيابه

لم يرد ذكر "الشرق الأوسط" في الإعلان بكلمة واحدة. لكن القمة انعقدت في ظل حرب أمريكية "إسرائيلية" على الجمهورية الاسلامية في إيران تدخل شهرها التاسع ومضيق تصفه وكالة الطاقة الدولية بأنه مصدر أكبر صدمة إمداد في التاريخ ودول خليجية تتلقى الضربات. المنطقة حضرت إذن بغيابها وهذا الغياب نفسه هو المادة الأهم للتحليل.

الجمهورية الاسلامية في إيران وهرمز والصمت الصيني الروسي بوصفه موقفاً

قال ترامب بعد لقائه بشي إن للبلدين مصلحة في تدفق الطاقة عبر هرمز وفي منع الجمهورية الاسلامية في إيران من امتلاك السلاح النووي. لكن هذه العبارة لم تدخل النص المشترك. ويرى الباحث مصدق بور أن بكين تجنبت تسمية المضيق كي لا تُفتح مسألة من يتحمل مسؤولية إغلاقه ومن يضمن فتحه. وعلّق رايان بروبست من مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات بأن بكين ليست مستعجلة لمساعدة ترامب على إنهاء الحرب. وتذكّر أسوشيتد برس بأن الصين وروسيا دعمتا الجمهورية الاسلامية في إيران تجارياً طوال الحرب.

هذا الصمت ليس فراغاً بل موقف صيني روسي منسق تتضح دلالته بالمقارنة التاريخية. ففي مرحلة الاتفاق النووي عام 2015 اجتمعت القوى الكبرى على موقف موحد أمام طهران. أما في 2026 فيرفض شريكا الكونسرت أن يكونا أداة إنفاذ لمصلحة واشنطن. والنتيجة هي ما يمكن تسميته حرباً خارج الكونسرت حيث تبقى المواجهة مع الجمهورية الاسلامية في إيران ملفاً أمريكياً "إسرائيلياً" لا ملفاً للنظام الدولي. وتكسب طهران من هذا الفراغ

هامشاً للصمود. وليس مصادفة أن مسؤولين إيرانيين هددوا قبل القمة بيوم باستهداف خطوط الأنابيب التي تلتف على هرمز وأن الصحافة الإيرانية الرسمية احتفت بأن ترامب غادر شنتشن خالي اليدين. بهذا تحتفظ بكين وموسكو بورقة الجمهورية الاسلامية في إيران في يدهما بدل أن تسلّماها مجاناً لواشنطن.

الطاقة ومعالجة الأعراض لا العقدة

بند زيادة إنتاج المشتقات النفطية يعالج الأعراض لا العقدة. فالمشكلة ليست في المصافي بل في مرور الناقلات عبر هرمز. ولذلك لم تتحرك الأسواق تقريباً وارتفع خام برنت بنحو عُشري نقطة مئوية يوم القمة. وقال المحلل باتريك دي هان إنه لا يتوقع أن يضيف أي اتفاق ثلاثي إمدادات تذكر. والمستفيد الفعلي من هذا البند هو روسيا بوصفها مصدّراً للمشتقات يبحث عن أسواق خارج العقوبات. أما المؤشر الأعمق فهو تراجع حصة الخليج من الواردات النفطية الصينية البحرية. وإن استمر هذا التراجع فسيضعف على المدى المتوسط أحد أهم روابط المصلحة التي بنت عليها دول الخليج رهانها على بكين شريكاً موازناً.

الخليج من المظلة الواحدة إلى إقلمة الأمن

في الأسبوع نفسه الذي انعقدت فيه القمة استُهدفت البحرين والكويت بهجمات إيرانية وضرب الحوثيون الرياض ووقّعت قطر وتركيا اتفاقية دفاع مشترك في الثالث عشر من تشرين الثاني. وجاء ذلك بعد الحلف السعودي التركي الباكستاني المعروف باتفاق مكة. وتزامن هذه الوقائع مع القمة دال. فدول الخليج ترى القوى الكبرى تتفاهم على الوقود وتصمت عن أمن الممرات التي تمر بها هذه الطاقة. فتستخلص أن الضمان الأمريكي ضروري لكنه لم يعد كافياً وأن الصين شريك تجاري لا ضامن أمني.

من هنا تنشأ دينامية يمكن تسميتها إقلمة الأمن أي انتقال الدول الوسطى من نموذج المظلة الواحدة إلى شبكات ضمان متعددة ومتداخلة تحتل فيها تركيا وباكستان موقع العقدة.

"إسرائيل" بين مكسب معياري وخسارة استراتيجية

تحمل القمة "لإسرائيل" رسالة مزدوجة. فعلى المستوى المعياري يتقاطع بند المحكمة الجنائية الدولية مع مصلحة "إسرائيلية" مباشرة لأن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو نفسه ملاحق بمذكرة توقيف منها. أما على المستوى الاستراتيجي فالصورة معاكسة. فالتفكير الاستراتيجي "الإسرائيلي" بُني منذ عقود على القناة الحصرية مع واشنطن. والكونسرت يضيف إلى حسابات الرئيس الأمريكي أوزاناً جديدة هي العلاقة المدارة مع بكين وأسعار الطاقة والملف الأوكراني مع موسكو.

ويظهر ذلك بوضوح في الفجوة بين ضغط نتنياهو لحملة مشتركة جديدة على الجمهورية الاسلامية في إيران تمتد من أربعة إلى سبعة أيام وقول ترامب إنه لا يستعجل وقد ينتظر إلى ما بعد الأول من كانون الثاني. فكلما تعددت طاولات الرئيس الأمريكي تراجع الوزن النسبي للطاولة "الإسرائيلية". ويضاف إلى ذلك بعد اجتماعي رصده معهد

دراسات الأمن القومي "الإسرائيلي" إذ انخفضت النظرة الإيجابية للصين لدى "الإسرائيليين" إلى تسعة عشر في المئة وهي الأدنى منذ 2007. وهذا يعني أن أي حكومة "إسرائيلية" مقبلة ستجد صعوبة في التكيف مع عالم تتحاور فيه واشنطن مع بكين وموسكو من موقع الند لا الخصم.

المنطقة العربية موضوع لا فاعل

غابت القضية الفلسطينية عن النص وعن النقاش المعلن وغاب أي تمثيل إقليمي. ولم تُستشر دول المنطقة في الحديث عن إصلاح الأمم المتحدة رغم مطالبها التاريخية بتمثيل أعدل في مجلس الأمن. بهذا تؤكد شنتشن ما سماه كارل براون النظام المخترق أي أن المنطقة موضوع للتفاهم الدولي لا طرف فيه. لكن الفارق هذه المرة أن القوى الثلاث لا تتفق على ترتيب المنطقة. وهذا يمنح الفاعلين الإقليميين فرصة اللعب بين الشقوق. فالكونسرت السلبي لا يفرض نظاماً إقليمياً لكنه أيضاً لا يمنع أحداً من بنائه.

استنتاجات

أولاً: تقاس القمة بما أعادت تعريفه لا بما قررته. ففشلها في إنتاج اتفاقات لا يلغي أنها أسست سابقة إجرائية تجتمع فيها القوى الثلاث منفردة بمبادرة روسية ودعوة صينية وفوق رؤوس الحلفاء.

ثانياً: الثلاثية في جوهرها ثنائية صينية روسية استقبلت واشنطن. فالمبادرة روسية والإطار صيني والبنود الأهم وهي الحصانة والوقود والأمم المتحدة في المركز مطالب صينية روسية قديمة حصلت للمرة الأولى على توقيع أمريكي.

ثالثاً: الصين هي الرابح البنيوي وروسيا هي الرابح السياسي والولايات المتحدة هي الخاسر النسبي. والسبب ليس ضعفاً مادياً أمريكياً بل أن النظام الديمقراطي يحاسب الرئيس على ما تكافئ عليه الأنظمة الأخرى زعماءها.

رابعاً: يبقى "الشرق الأوسط" خارج الكونسرت. فالمواجهة مع الجمهورية الاسلامية في إيران لا تزال ملفاً أمريكياً "إسرائيلياً" لا تديره القوى الكبرى مجتمعة. وبكين وموسكو تحتفظان بورقة طهران وهذا يطيل أمد الحرب ويرفع كلفتها على الخليج.

خامساً: ترد الدول الوسطى بإقلمة الأمن. فالتحالفات المتمحورة حول تركيا وباكستان والخليج هي الوجه الآخر لشنتشن ومؤشر على أن الكونسرت السلبي ينتج تلقائياً نظماً أمنية فرعية تحته.

وستحسم عدة محطات هذه القراءة في الأشهر المقبلة. أولها قمة العشرين في ميامي في كانون الاول وهل يحضرها بوتين وتتكرر الصيغة الثلاثية. ثم انتهاء الهدنة التجارية الأمريكية الصينية في العاشر من كانون الثاني وقرار ترامب بشأن الجمهورية الاسلامية في إيران الذي أجّله إلى ما بعد الأول من الشهر نفسه. ويبقى المعيار الأصدق حركة الناقلات الفعلية عبر هرمز لا التعهدات اللفظية بالوقود.

خاتمة

تقوم القراءة السائدة لشنتشن على سؤال خاطئ هو هل تستطيع ثلاث قوى أن تحكم العالم. والإجابة البديهية بالنفي دفعت كثيرين إلى استبعاد القمة بوصفها صورة تذكارية. أما السؤال الأدق فهو ماذا يحدث حين تقرر القوى الكبرى ألا تحكم العالم بل أن تديره فقط.

الحكم يعني قواعد ومؤسسات ومساءلة تسري على الجميع بمن فيهم الأقوياء. أما الإدارة فتعني ضبط الاحتكاك بين الأقوياء وترك الباقين لمصائرهم. وإعلان شنتشن ببنوده الأربعة بيان إدارة نموذجي يقول ضمناً لا حرب نووية بيننا ووقود يكفي لتهدئة مجتمعاتنا ولا محكمة تحاسب قادتنا وأمم متحدة نعيد تشكيلها بما يناسبنا. وما عدا ذلك من أوكرانيا إلى هرمز إلى تايوان متروك لميزان القوة المحلي. وهذه بالضبط هي الرؤية التي دافعت عنها موسكو وبكين طويلاً وجاءت واشنطن هذه المرة لتوقع عليها.

لهذا فإن العبارة الأدق في وصف القمة أنه في شنتشن لم يُقسَّم العالم بل أُعفي الأقوياء من محاسبته. وهنا تكمن المفارقة التي ستشكل العقد القادم. فالنظام الذي يُدار ولا يُحكم لا ينتج استقراراً بل ينقل عدم الاستقرار من المركز إلى الأطراف. و"الشرق الأوسط" بحروبه المفتوحة ومضائقه المهددة وتحالفاته الناشئة هو المختبر الأول لهذا النقل.